

أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي¹

تحليل وتوصيات

د. علي مرزا موفق حسن محمود

أولاً: مقدمة

تتألف منظومة المؤسسات التي تتعامل بالقطع الأجنبي في سوق الصرف في العراق من البنك المركزي ومصارف تجارية ومكاتب صيرفة وتحويل. ويحصل البنك المركزي على معظم إيراداته من الدولار من مبيعات الدينار إلى وزارة المالية مقابل دولار يتأتى من عوائد تصدير النفط التي تستلمها الوزارة. ولإشباع طلب القطاع الخاص/العائلي على الدولار يقوم البنك المركزي ببيع الدولار يومياً إلى مصارف مرخصة من خلال نافذته (مزد العملة). بدوره يقوم القطاع الخاص/العائلي بشراء الدولار من هذه المصارف ومكاتب الصيرفة التي تتعامل معها. وتشمل النافذة نوعين من المبيعات التي تشجع حاجات "قانونية". الأول، تمويل الاستيراد الخاص من خلال "التحويلات transfers"، والثاني، البيع النقدي للدولار لأشباع حاجات متنوعة، كالسفر والعلاج، الخ. ويقصد بالحاجات القانونية هي تلك التي تستثني تبييض الأموال (من ضمنها أموال الفساد) وتمويل الإرهاب وحاجات أخرى تبرز الدواعي الاقتصادية/الاجتماعية/البيئية استثناءها. على سبيل المثال، اعتماداً على مستوى عوائد البنك المركزي من الدولار من ناحية، ومستوى احتياطياته الدولية، من ناحية أخرى، يمكن توسيع أو تضيق قائمة الحاجات غير "القانونية" الأخرى. وتمثل التحويلات النسبة الغالبة من مبيعات النافذة حيث بلغت 94% من المبيعات خلال 2010-2012 لتتخفص إلى 74% خلال 2013-2014 ولتعود إلى الارتفاع إلى 86% خلال 2015-2016 أوائل/2016، الجدول (1) أدناه. مع العلم أن طلب القطاع العام والحكومي على الدولار يتم اشباعه مباشرة من قبل البنك المركزي بدون اللجوء إلى النافذة.

ثانياً: تحويلات النافذة واستيرادات القطاع الخاص

ومع أن التحويلات في مبيعات النافذة تهدف حصراً لتمويل الاستيرادات الخاصة فلقد أثرت تساؤلات حول حقيقة هذا التمويل وهل يوجه جل هذه التحويلات فعلاً لتمويل الاستيرادات الخاصة؟ وكما يتبين من الجدول (1) فإن نسبة الاستيرادات الخاصة إلى تحويلات النافذة كانت عموماً أقل من هذه التحويلات خلال 2011-2014. ولكن حتى أرقام الاستيرادات الخاصة هذه، الواردة في الجدول (والمأخوذة من بيانات ميزان المدفوعات)، نفسها خضعت للتساؤل

¹ نُشرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) أحاديث الثلاثاء، كتابات لمتقنين عراقيين، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. وأعيد نشرها في علي مرزا (2021) أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، كتاب إلكتروني مجاني من منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf

بكونها مُبالغ بها. ولقد قام ديوان الرقابة المالية بتحقيق في 2012 لمعرفة مدى مطابقة قيم الاستيرادات الخاصة الفعلية لتحويلات النافذة. غير أن نتائج التحقيق ومنهجيته كانت نفسها موضع تساؤل نتيجة لانخفاض نسبة الشمول، باعتمادها على عينة صغيرة نسبياً من التحويلات وكذلك لتغطيتها لمنافذ حدودية قليلة. هذا بالإضافة إلى أن التحقيق لم يأخذ بالاعتبار الاحتمالات الواردة لتأخر وصول الاستيرادات وتأخر تسجيلها في سجلات الجمارك، أنظر: (2013) Merza.² غير أن حقيقة القيام بالتحقيق كانت تعكس القلق السائد من احتمالات أساءة استخدام بعض التحويلات في المجالات غير القانونية. وفي هذا السياق، تشير تقارير، تم تداولها في الإعلام، إلى أن عدد غير قليل من محلات صيرفة مجازة وغير مجازة في العراق تستخدم بعض من مبيعات البنك المركزي اليومية بشقيها التحويلات والبيع النقدي في معاملات غير قانونية، بما فيها تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. أنظر، على سبيل المثال، مقال الكاتبة (2016) Coker التي تورد معلومات وبيانات، في هذا الخصوص، من خلال تحقيق ميداني مباشر وكذلك نقلاً عن مصادر رسمية أمريكية. إن حقيقة انتقاء آلية ومن ثم شفافية مناسبة للتأكد من تحقق الاستيرادات في الترتيب الحالي لمبيعات "تحويلات" النافذة يساهم باستغلال هذه "التحويلات" لأغراض غير قانونية. ولقد دفع ذلك بعض الكتاب لاقتراح أسلوب الاعتمادات المستندية *Letters of Credit*، في التمويل. ويتسم هذا الأسلوب بالشفافية في هذا المجال مقارنة بأسلوب التحويلات، أنظر: محمود (2016)، والفقرة خامساً أدناه. وبالإضافة لشفافيته سيلاحظ في الفقرات التالية أن تبني هذا الأسلوب يمكن أن يخدم هدفين في آن واحد. الأول يتمثل بإمكانية متابعة تحقق تنفيذ الاستيرادات الخاصة والثاني إمكانية ترشيد متطلبات الدولار اللازمة لتمويل هذه الاستيرادات. ولكن في كل الأحوال، بدون مكافحة الفساد وتقوية الجهاز المصرفي ورقابة البنك المركزي والتنظيمات والقواعد المصرفية، فإن أساليب التحويل الخارجي المتبعة تكون عرضة للاستغلال غير القانوني.

ثالثاً: التوازن في سوق الصرف

يخضع الجهاز المصرفي، في اقتصادات السوق المستقرة (المتقدمة والصاعدة) لقواعد وتنظيمات تقررها وتشرف على تطبيقها السلطة النقدية (بنك مركزي أو بنك احتياطي، الخ). بحيث تقوم هذه السلطة بعملية المراقبة والمتابعة لتأمين تطبيق قواعد وتنظيمات الصرف ومعاينة من يخالفها. ويبين قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 (المادة الرابعة) وقانون المصارف لسنة 2005 (معظم المواد، خاصة 26-33) أن البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن الاشراف على الجهاز المصرفي ومراقبته وإصدار التعليمات المتعلقة بالعمليات النقدية/المالية والصرف ومتابعة تنفيذها. ولكن منذ صدور هذين القانونين يتبين، نتيجة لضعف البنية الأساسية والمؤسسية للجهاز المصرفي/المالي، أن أداء البنك المركزي في هذا المجال اتسم بضعف الفعلية (أنظر، IMF, Article IV

² غطى تحقيق ديوان الرقابة الفترة 1/1-2012/8/31 وبلغت العينة 2.3 مليار دولار من مجموع "تحويلات" بلغ مقدارها 28.1 مليار دولار، خلال هذه الفترة، أي بلغت العينة حوالي 8% من التحويلات.

2015-2004 Consultations). نتيجة لذلك تتسم السوق النقدية وسوق الصرف في العراق بممارسات لا تتلائم بالضرورة مع تعليمات وقواعد الصرف المحددة في القانونين المشار إليهما. ويقود هذا الوضع إلى ضعف تنفيذ السياسات المختلفة وضعف الاستجابة لمؤشرات وقواعد وتنظيمات السلطة النقدية.

ويؤدي هذا الوضع إلى تحميل البنك المركزي عبأً أكبر في تحقيق التوازن في سوق الصرف. ويعني التوازن، تساوي العرض مع الطلب بسعر صرف "النافذة/المزاد"، كما يعني "العبء الأكبر" الاضطرار إلى إشباع طلب أكبر على العملة الأجنبية لغرض تحقيق التوازن مقارنة بمنظومة مصرفية منضبطة. وتعود علة ذلك إلى أنه طالما يمكن إشباع الطلب "غير القانوني" من قبل وحدات مصرفية/صيرفية لا يمكن مراقبتها بفعالية فإن حجم الطلب في سوق ضعيفة التنظيم يكون أكبر من حجم الطلب في سوق عالية التنظيم (ويكون الفرق بينهما بمقدار الطلب غير القانوني). ومن ثم يكون العرض اللازم للإشباع أكبر في السوق غير المنضبطة منه في السوق الأكثر انضباطاً. ويتضمن ذلك أن الطلب غير القانوني (تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرهما) هو عامل أساسي في التأثير في سعر الصرف التوازني في العراق. في المقابل، فانه نتيجة لفعالية التطبيق والرقابة والمتابعة للبنوك ومكاتب الصيرفة في دول متقدمة وصاعدة فإن الطلب غير القانوني لا يمثل جزءاً يذكر من الطلب الكلي الذي يؤثر في السعر التوازني. ويعود ذلك إلى أن هذا الطلب لا يمكن إشباعه إلا خارج السوق المنضبطة وبحدود ضيقة جداً تخضع لطائلة القانون وعقابه الفعال بحيث في ظل ذلك يصعب تكوّن سوق موازية تؤثر جدياً على سعر الصرف التوازني. لهذا السبب فإن التفكير في تضيق مجالات التحويل بفرض قيود عليها ينعكس بشكل أسرع في سوق الصرف ومن ثم في سعر الصرف التوازني في العراق. وهذه مشكلة تبين أحد وجهين لمعضلة سياسة الصرف في العراق كما سيتبين في الفقرة التالية.

رابعاً: معضلة سياسة الصرف وبرنامج صندوق النقد الدولي

نتيجة لانخفاض أسعار وعوائد النفط منذ منتصف 2014 واجه العراق وضعاً مالياً متدهوراً انعكس في تزايد عجز الميزانية (إضافة للعجز المخطط)، في موازنات 2015 و2016، والذي فاقمه استمرار العمليات العسكرية ضد داعش. في ظل هذه الأوضاع تواجه سياسة الصرف معضلة تحتاج إلى تسوية مناسبة. وتتمثل هذه المعضلة بمحاولة تحقيق هدفين ليسا، بالضرورة، متوافقين في الأمد المنظور. الأول هو تحقيق التوازن في سوق الصرف (أي تحقيق تساوي الطلب والعرض من الدولار بسعر صرف النافذة/المزاد)، والثاني الحفاظ على حد أدنى أو حد "كافٍ" من الاحتياطات الدولية (والذي يتطلب، من بين إجراءات أخرى، تقييد إشباع الطلب). ومن الواضح، في ظل تدني عوائد النفط، أن تحقيق أحد الهدفين قد يؤثر سلباً على الثاني.

وبالإضافة للمساعدة في الإشراف على تمويل البنك المركزي لجانب من عجز الميزانية، فإن صعوبة إيجاد تسوية مناسبة لهذه المعضلة كانت أحد الأسباب الأساسية التي حدت بالبنك المركزي للاستعانة بصندوق النقد الدولي، في أواخر 2015، للإشراف على إدارة عملية الصرف من خلال ما أطلق عليه "البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق *Staff Monitored Program, SMP*" والذي يمتد إلى نهاية 2016، أنظر: (2015) IMF. ويخضع تنفيذ هذا البرنامج لمتابعة فصلية في ضوء أهداف كمية يضعها الصندوق. ويتضح من تقرير الصندوق، حول البرنامج، الصادر في كانون ثان (2016) IMF) أن الصندوق يفضل استمرار الترتيب الحالي في ربط الدينار بالدولار (بمستوى سعر صرف النافذة/المزاد الحالي) واستمرار بيع الدولار في نافذة البنك المركزي ورفع القيود على التحويل. على أن يجري ذلك من ضمن حزمة السياسات والإجراءات التالية:

- (1) إتباع سياسات مالية تقشفية بغية تخفيض العجز في الميزانية العامة وتحسين الإدارة المالية الحكومية.
- (2) اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- (3) تفعيل سياسات هيكلية وإجرائية ورقابية مالية ومصرفية (بما فيها إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد) طالما دعى إلى تطبيقها وتفعيلها الصندوق خلال العقد المنصرم في مشاورات المادة الرابعة وغيرها من المشاورات والمداولات مع الجانب العراقي.
- (4) قيام البنك المركزي بإقراض وزارة المالية بطريق غير مباشر وذلك بشراءه، في السوق الثانوية، لحوالات الخزينة التي تشتريها المصارف من الوزارة، ولكن ضمن حدود عليا شهرية.
- (5) القبول بإنخفاض مستوى الاحتياطات الذي يترتب على كل من استمرار بيع الدولار من نافذة البنك المركزي (بدون قيود) وعلى اقراض الخزينة (غير المباشر) إلى حين أن يصل هذا المستوى حداً يترتب عليه اتخاذ إجراءات أخرى.

إن تفضيل الصندوق، بموافقة البنك المركزي، لاستمرار بيع الدولار من خلال نافذته يعود إلى خشية الصندوق من أن فرض القيود (عدا ما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب) يقود إلى نشوء أسواق موازية مما يعرض الاستقرار الاقتصادي للاهتزاز، أنظر: (2016, P. P. 11, 12) IMF. وفي هذا السياق، يعود قبول البنك المركزي والصندوق للاستمرار في مبيعات الدولار لا تساندها إيرادات العملة الأجنبية إلى عاملين³ الأول، اعتقادهما "بكفاية" الاحتياطات الدولية الحالية، والثاني، الأمل بعودة أسعار النفط للارتفاع بحيث يمكن إعادة تجميع ما تم فقده من الاحتياطي أو جله. أنظر تصريحات المحافظ الواردة في (2016) IOR وكذلك إسقاطات الصندوق بهذا الاتجاه الواردة في (2016 P.15) IMF.

³ خلال الثمانية أشهر الممتدة من تموز 2015 إلى شباط 2016 بلغ مجموع المبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي 31.4 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه مجموع العوائد النفطية 26.8 مليار دولار، أنظر الجدول (1).

ولكن آفاق السنتين القادمتين قد لا تساند هذا الأمل، بشكل ملموس، كما أن الاحتياطي أخذ بالانخفاض مما يؤثر سلباً في الوجه الآخر من المعضلة. فلقد انخفضت هذه الاحتياطات (والمكونة من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي زائداً رصيد متلاشي لحساب وزارة المالية بالدولار الذي كان لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ونقل للبنك المركزي) من 67 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 53 مليار دولار في نهاية 2015. ونقدر أنها بلغت 48.2 مليار دولار في نهاية شباط 2016، الجدول (1).⁴ وإذا استمر هذا الانخفاض حتى تتخطى الاحتياطات الحد الأدنى أو الكاف المرغوب فإن ذلك سيتطلب، عاجلاً أم آجلاً، تخفيض عرض الدولار من نافذة البنك المركزي، ربما بشدة، لتقليل هذا التدهور، سواء كان ذلك من خلال إجراءات إدارية أو سعرية أو كلاهما.

لذلك تهدف هذه الورقة إلى المساهمة بتلافي الوصول إلى هذه النقطة، قدر الإمكان، وذلك باقتراح أسلوب لتمويل الاستيرادات الخاصة بالدولار من خلال الاعتمادات المستندية وتقديم توصيات أخرى يؤدي تبنيها إلى المساهمة في ترشيد عملية تمويل هذه الاستيرادات من ضمن الآلية الحالية للبيع من نافذة البنك المركزي (مزد العملة)، أي إلى متطلبات أقل من الدولار في تمويل استيرادات القطاع الخاص وحاجاته الأخرى. كما نعتقد أن الأسلوب المقترح، في هذه الورقة، زائداً التوصيات الأخرى، ستحقق تسوية مناسبة للمعضلة المشار إليها، أي تسوية بين الحفاظ على حد أدنى أو كافٍ من الاحتياطات وفي ذات الوقت الحفاظ على درجة من التوازن في سوق الصرف.

خامساً: أسلوب الاعتمادات المستندية كوسيلة لترشيد استيرادات القطاع الخاص ومتطلباتها من الدولار

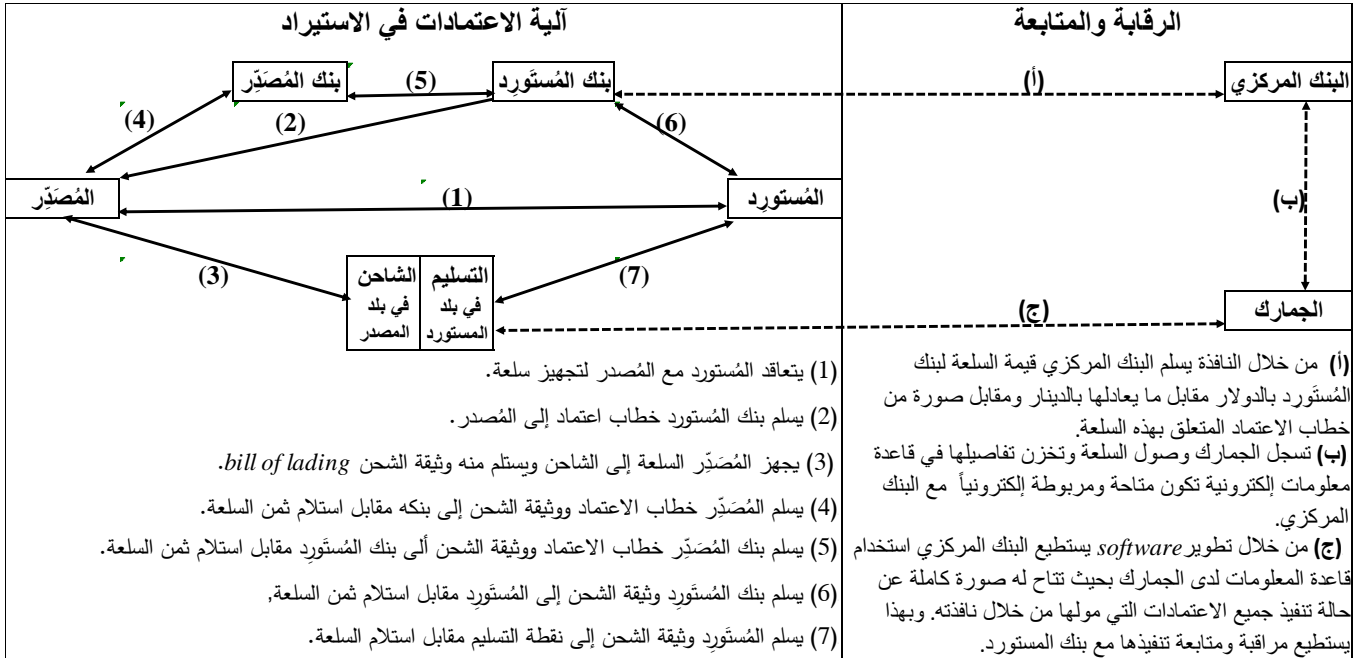
تقرض الآلية المصرفية لفتح الاعتماد المستندي وتنفيذه مقيدات مهمة من شأنها الحد من التحايل والتزوير الذي يمكن أن ينتاب الأسلوب الحالي للتحويلات المتبع في نافذة البنك المركزي. ويبين الشكل (1) مخطط عام لآلية الاعتمادات المستندية في عملية الاستيراد. حيث بعد التعاقد بين المستورد والمصدر تبدأ الآلية بفتح الاعتماد المستندي في مصرف المستورد (الفتاح) وتبليغه إلى المصدر (أو المجهز) عبر مصرف مراسل (مصرف المصدر أو المبلغ) في بلد المصدر. ويتم تدقيق المستندات التي تقدم لهذا المصرف للتحقق من مطابقتها لشروط الاعتماد. وبعد تجهيز

⁴ تختلف أرقام الاحتياطات الدولية بين تقارير/منشورات صندوق النقد الدولي والنشرة السنوية للبنك المركزي. وفيما بين تقارير ونشرات الصندوق تختلف هذه الأرقام حسب تاريخ صدور التقرير/النشرة. على سبيل المثال، يستشف من النشرة السنوية 2014 الصادرة عن البنك المركزي أن الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي زائداً بيانات عن رصيد وزارة المالية في صندوق تطوير العراق (DFI) وردت في مشاورات المادة الرابعة 2013-2015، أنها بلغت 84 مليار دولار و67 مليار دولار، لعامي 2013 و2014 على التوالي، أنظر الجدول (1). في حين تظهر هذه الاحتياطات في ص 23 من (IMF (2016 بحوالي 77.8 مليار دولار و66.7 مليار دولار، لهذين العامين، على التوالي. من ناحية أخرى، في حين نقل عن محافظ البنك المركزي أنها بلغت 53-54 مليار في نهاية 2015 (IOR, 2016) فإن نشرة الصندوق (IMF, 2016) في ص 23 تبين أنها تعادل 50 مليار دولار. مع العلم أن النشرة الإعلامية للصندوق عن العراق الصادرة في نوفمبر 2015 (IMF, 2015) تبين احتياطات مقدارها 59 مليار دولار في نهاية تشرين أول 2015.

المصدر السلعة للشحن تفحص شركة مختصة السلعة، في ميناء الشحن، لتقرير مدى مطابقتها للمواصفات المثبتة في الاعتماد المستندي وتصدر شهادة بذلك. ويقوم مصرف المستورد بتدقيق مستندات الاعتماد بما في ذلك وثيقة الشحن (*bill of lading*) للتحقق من مطابقتها للشروط قبل تظهيرها لصالح المستورد لتمكينه من إخراج البضاعة من حوزة الجمارك (في بلد التسليم، أي بلد المستورد). كل هذه المراحل والخطوات تزيد من صعوبة خداع مصرف المستورد والأجهزة الحكومية في موانئ التسليم. وبالرغم أن من الممكن حصول تواطؤ بين المستورد والمصدر لتقييم البضاعة في الفواتير التجارية *commercial invoices* بأعلى من قيمتها الحقيقية بنسبة معينة غير أن هذه الممارسة لا تشكل الا نسبة محدودة من فاتورة الاستيرادات يمكن التعايش معها إذا ما قورنت بالضياعات والهدر الذي يصاحب أسلوب التحويلات.

من ناحية أخرى، وكما يتبين من الشكل (1) فإن وجود وثيقة الشحن والاعتماد المستندي وشهادات المطابقة في بلدي المصدر والمستورد تساعد كلها على إمكانية متابعة الاعتمادات التي تستخدم نافذه البنك المركزي في تمويلها بالدولار ومن ثم إمكانية المسائلة في حالة تأخير الاستيراد أو عدم تنفيذه. ويكتسب الأمر فعالية وسرعة وشمول أكبر في حالة تبني السجلات والربط الإلكتروني بين الجهات الرسمية المستلمة والفاحصة (الجمارك)، من ناحية، والممولة (البنك المركزي)، من ناحية أخرى.

الشكل (1) آلية الإعتمادات المستندية ومتابعة الاستيرادات الخاصة



سادساً: التوصيات

بغية تقليل تدهور الاحتياطات الدولية من خلال تطبيق اسلوب الاعتمادات المستندية في تنفيذ الاستيراد الخاص، من ناحية، والحد من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من ناحية أخرى، والحد من إمكانية تكون سوق موازية للصرف، من ناحية ثالثة، نقترح التوصيات التالية:

(1) تقسيم "التحويلات *transfers*" في مبيعات النافذة إلى قسمين. الأول هو الاستيرادات من خلال الاعتمادات، والذي يشمل معظم أن لم يكن جميع الاستيرادات الخاصة. والثاني هو ما يتبقى من الاستيرادات والخدمات الأخرى التي تطبق عليها قواعد أكثر صرامة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. مع العلم ان الاعتمادات ينبغي أن تكون عن طريق بنوك مراسلة (بنوك المصدرين) مشهود لها بالصدقية. وإذا كانت أحوال العراق تقود إلى امتناع المصارف الرصينة بالتعامل معه فلا بد أن تساعد الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة وأن لها مصلحة في تجفيف منابع الإرهاب وفي استقرار العراق السياسي والاقتصادي.⁵

(2) إصدار قائمتين *negative lists* لنوعي التحويل. الأولى تبين الاستيرادات غير المسموح بها والثانية التحويلات الأخرى غير المسموح بها.

(3) ف رض رقابة أكثر صرامة على البنوك ومكاتب الصيرفة والتحويل في تطبيق قوانين وتعليمات الصرف والتحويل الصادرة عن البنك المركزي.

(4) تنظيم عملية فحص البضائع والسلع المصدرة للعراق في موانئ الشحن والمطارات للتحقق من مطابقتها لوصف البضاعة المثبت في وثائق الاعتماد وكذلك فحصها عند الاستلام في العراق. وفي هذا المجال يمكن التعاقد مع عدد من الشركات العالمية الرصينة لهذا الغرض.

(5) إلزام المصارف بتطبيق قواعد اعرف زبونك قبل بدء التعامل مع أي شخص طبيعي أو معنوي من طالبي فتح اعتمادات الاستيراد بهدف التحقق من هوياتهم وتصنيفهم من قبل غرفة التجارة وطبيعة مهتهم والسلع التي يتاجرون بها.

(6) تكوين منظومة معلومات إلكترونية مترابطة خاصة بين إدارات الجمارك والبنك المركزي بما يتيح التأكد من استلام السلع التي تنطوي عليها الاعتمادات بشكل شامل لجميع الاعتمادات التي يمولها البنك المركزي بالدولار. حيث يساعد وجود وثائق الشحن والوثائق الأخرى التي ينطوي عليها أسلوب الاعتمادات، والتي تتعدم في أسلوب التحويلات الحالي للاستيرادات، بمتابعة الشحن والتجهيز لكل اعتماد.

⁵ استحوذت مصارف عربية على مصارف محلية بنسب مساهمات تتجاوز الخمسين بالمائة من رؤوس أموالها وهي مصرف بغداد ومصرف الائتمان ومصرف المنصور للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي. ويمكن لهذه المصارف المحلية أن تفتح اعتماداتها بتوسط تلك المصارف العربية. أما المصارف المحلية الأخرى فمنها من أفلح في تأسيس علاقات مصرفية مباشرة لغرض تبليغ وتنشيط الاعتمادات مباشرة ومنها من يوسط مصارف عربية أخرى للغرض المذكور لقاء خطوط ائتمانية متبادلة.

الجدول (1) مبيعات الدولار في نافذة البنك المركزي والاستيرادات الخاصة وعوائد النفط والاحتياطيات الدولية

مليون دولار		استيرادات القطاع الخاص		مبيعات النافذة (المزاد)، مليون دولار			سعر الصرف				
الاحتياطيات الدولية الكلية	عوائد تصدير النفط	نسبة استيرادات القطاع الخاص إلى تحويلات الدولار (%)	مليون دولار	سنة (شهرين في 2016)	المتوسط اليومي			معدل الفجوة بين سعري الصرف (%)	دنانير لكل دولار واحد		
					المجموع	نقد	تحويلات		سعر صرف السوق	سعر الصرف الرسمي (النافذة)	
56,876	52,202	104	32,674	36,260	150	9	141	1.4	1,186	1,170	2010
75,799	82,988	93	34,877	39,800	164	6	158	2.2	1,196	1,170	2011
86,583	94,025	80	37,575	48,655	204	15	189	5.7	1,232	1,166	2012
84,000	89,221	77	37,793	53,149	195	45	150	5.6	1,231	1,166	2013
67,000	84,130	83	32,931	51,728	204	57	146	4.1	1,214	1,166	2014
53,000	49,024			43,818	189	26	163	6.9	1,248	1,167	2015
48,241	4,461			5,732	157	22	136	4.8	1,239	1,182	2016 كان-شباط

ملاحظات:

(أ) تشمل الاحتياطيات الدولية الكلية مجموع الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي زائداً رصيد حساب وزارة المالية بالدولار في صندوق تنمية العراق (DFI) الذي كان لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ثم نقل إلى البنك المركزي في أيار 2014. ولقد بلغ رصيد DFI كما يلي: 2010 (8.0 مليار دولار، م د)، 2011 (16.5 م د)، 2012 (18.0 م د)، 2013 (6.5 م د)، 2014 (0.7 م د)، 2015-2015: مبالغ قليلة نسبياً.

(ب) أحتسبت نسبة استيرادات القطاع الخاص إلى تحويلات الدولار باستخدام نسبة جزء التحويلات من مجموع المبيعات اليومية المبينة في الجدول.

مصادر الجدول:

- (1) سعر صرفي المزاد والسوق والمبيعات اليومية والسنوية والشهرية من الدولار: مجمعة من الملف C.B.I. FOREIGN EXCHANGE.pdf الذي يُحدَّث يومياً في موقع البنك المركزي خلال الفترة المبينة في الجدول، عدا فترة 2015-4/5-2/20 التي تم تقديرها بموجب مؤشرات وردت في الموقع: <http://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions>.
- (2) عوائد تصدير النفط: مجمعة من البيانات الشهرية وبيانات أخرى عن تصدير النفط الواردة في موقع وزارة النفط: <http://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77>.
- (3) الاحتياطيات الدولية:

2010-2014: البنك المركزي العراقي، النشرات (الإحصائية) السنوية 2012 و2014 ومنشورات صندوق النقد الدولي التالية:

IMF, Article IV Consultations, 2013, 2014, 2015 & Press releases

2015: Iraq Oil Report (2016), IMF (2016)

شباط 2016: مقدر على أساس الاحتياطيات عام 2015 ناقصاً الفرق بين: (العوائد النفطية للشهرين كانون ثان وشباط) و(مبيعات البنك المركزي من الدولار وتقدير لاحتياجات القطاع العام والحكومي من الدولار لهذين الشهرين).

(4) استيرادات القطاع الخاص: البنك المركزي العراقي، النشرات (الإحصائية) السنوية 2010-2014.

مصادر البحث

محمود، موفق حسن (2016) "مفترق طرق: حوالات مصرفية تنهب البلاد بزعم الاستيراد أم اعتمادات مستندية؟"، صحيفة الصباح الجديد، 29 شباط.

Coker, M. (2016) 'How Islamic State's Secret Banking Prosper', *Wall Street Journal*, February 24.

IMF (2015) 'IMF Mission Reaches Agreement on Staff Monitored Program with Iraq', Press Release No. 15/509, November 10.

IMF (2016) *Iraq: Staff-Monitored Program—Press Release; And Staff Report*, IMF Country Report No. 16/11, January.

Iraq Oil Report, IOR (2016) 'Q&A; Ali al-Allaq Governor of the Central Bank of Iraq', March 8.

Merza, A. (2013) 'Examining the CBI-Iraq Government Conflict – A Focus on Forex', *Middle East Economic Survey*, February 11.